

ذا ناشيونال انترست: صفقة ميناء شرق أفريقيا ينبغي للعالم أن يشيد بها



نشرت مجلة ذا ناشيونال انترست مقالاً للكاتبين تيبور ناجي وجوشوا ميسيرفي يشيدان بالصفقة التي أبرمتها إثيوبيا مع أرض الصومال باعتبارها مفيدة لجميع الأطراف بما في ذلك مصر.

ويقول الكاتبان في مطلع المقال إن تشككك عديد من الدول في الاتفاق الذي أعلن مؤخراً والذي يمنح إثيوبيا حقوق إقامة قواعد بحرية في مقابل الاعتراف باستقلال أرض الصومال هو أمر مفضل. ورغم أن الاتفاق أثار الذعر، وخاصة في الصومال (التي تطالب بأرض الصومال كجزء من أراضيها)، فإنه من الممكن أن يفيد منطقة القرن الأفريقي بالكامل، ومصر، وأمن البحر الأحمر.

تعد إثيوبيا، التي يبلغ عدد سكانها حوالي 130 مليون نسمة، أكبر دولة غير ساحلية في العالم من حيث عدد السكان. طوال تاريخها الممتد إلى 2000 عام، كافحت من أجل الوصول إلى البحر الأحمر، حيث كانت تحتفظ في بعض الأحيان بالموانئ، وفي أحيان أخرى تتنافس مع الإمبراطورية العثمانية والقوى الأوروبية للسيطرة على الساحل. وبعد الحرب العالمية الثانية، أعيد دمج مستعمرة إريتريا الإيطالية بمينائها في إثيوبيا. ومع ذلك، فقدت البلاد مرة أخرى إمكانية الوصول المباشر إلى البحر عندما انفصلت إريتريا وأصبحت مستقلة في عام 1993.

ومنذ ذلك الحين، اعتمدت إثيوبيا على دولة جيبوتي الصغيرة كميناء وحيد لها طريق واحد وخط سكة حديد واحد لنقل الواردات والصادرات. وإلى جانب إريتريا وجيبوتي، تحد إثيوبيا أيضاً أربع مناطق ساحلية أخرى: السودان (الغارق حالياً في صراع أهلي)، وكينيا (التي تقع موانئها بعيدة جداً)، والصومال، وأرض الصومال.

أرض الصومال هي منطقة تتمتع بالحكم الذاتي بحجم ولاية أوكلاهوما ويبلغ عدد سكانها حوالي 7 ملايين نسمة ولها أكثر من 500 ميل من الساحل على البحر الأحمر. وكانت مستعمرة بريطانية سابقة، وحصلت على استقلالها في يونيو 1960. وانضمت طوعاً إلى أرض الصومال الإيطالية السابقة عندما استقلت تلك الأراضي في عام 1960، وشكل الاثنان الجمهورية الصومالية. وكان الاتحاد بمثابة كارثة، حيث خضعت الصومال لحكم الجنرال الوحشي سياد بري، الذي حاول تدمير سكان أرض الصومال من ذوي التوجهات الاستقلالية، بما في ذلك إيقاع الآلاف من القتلى عن طريق قصف هرجيسا،

أكبر مدن الصومال.

وفي عام 1991، خلال الفوضى التي أعقبت الحرب الأهلية الصومالية، انفصلت أرض الصومال عن الاتحاد. وبعد عقد من الزمن، صوت مواطنو أرض الصومال في استفتاء ووافقوا بأغلبية ساحقة على دستور يؤكد من جديد استقلال أرض الصومال. ومنذ ذلك الحين نجحت أرض الصومال في بناء ديمقراطية منقوصة، ولكنها راسخة، ومجتمع حر نسبياً، واقتصاد سوق حر مفتوح، في حين ظل أغلب المواطنين على إصرارهم على حماية استقلالهم. وقد فعلوا ذلك بمفردهم، وبعد أدنى من المساعدة الدولية.

على العكس من ذلك، كان الصومال المجاور عبئاً دولياً لعقود من الزمن، حيث استوعب مليارات الدولارات من المساعدات - بما في ذلك 500 مليون دولار من المساعدات الأمنية من الولايات المتحدة - لكنه حقق الحد الأدنى من التقدم فيما يتعلق بالجدوى الاقتصادية أو الديمقراطية أو الحكم أو حتى السيطرة على أراضيه. وقد استضافت الآلاف من القوات الدولية في إطار بعثات متعددة لحفظ السلام لمساعدتها على هزيمة حركة الشباب، وهي حركة مسلحة مرتبطة بتنظيم القاعدة، بنجاح محدود. كما أنها فشلت أيضاً في إجراء انتخابات واحدة على أساس مبدأ «صوت واحد لكل شخص»، واختارت بدلاً من ذلك اختيار قادتها من خلال اجتماعات سرية فاسدة وغير شفافة تضم النخب والشيوخ.

ومع ذلك، فإن ما يتمتع به الصومال ولا تتمتع به أرض الصومال هو الاعتراف الدولي، الذي تراكم بعد تفكك جمهورية الصومال المشتركة في عام 1991. ويؤدي هذا إلى وضع غريب يتمثل في أرض الصومال «بحكم الأمر الواقع»، والتي تعمل كدولة بشكل أكثر فعالية من الصومال «بحكم القانون».

تتنوع أسباب عدم حصول أرض الصومال على الاعتراف الدولي. ويشكل الاتحاد الأفريقي والصومال حجر عثرة رئيس. ويخشى الاتحاد الأفريقي أن منح الشرعية لأرض الصومال قد يؤدي إلى تقسيم الدول الأعضاء الأخرى ذات الحركات الانفصالية، على الرغم من أن بعثة تقصي الحقائق التي قام بها في عام 2005 توصلت إلى أن مسعى الاعتراف بأرض الصومال كان فريداً من نوعه تاريخياً ومبرراً ذاتياً.

ومن ناحية أخرى، يسود داخل عناصر من الصومال اتجاه قومي راسخ يتضمن مطالبات وحدوية بالسيادة على المناطق الصومالية المأهولة في شرق أفريقيا، الأمر الذي يجعل من المستحيل على مقديشو أن تتقبل حقيقة استقلال أرض الصومال.

انتقادات إقليمية

ويشير المقال إلى أن الإعلان عن صفقة الميناء بين إثيوبيا وأرض الصومال أثار انتقادات شديدة من الاتحاد الأفريقي والصومال. وفي الوقت نفسه، أعربت مصر والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية عن دعمها لسيادة الصومال. وفي قليل من الدراما المبالغ فيها، هدد الصومال بالحرب مع إثيوبيا. وفي الوقت نفسه، تعارض مصر المبادرات الإثيوبية بسبب خلافها مع إثيوبيا بشأن مشروع سد النيل الأزرق الضخم.

وفي حين أن صفقة الميناء المقترحة بين إثيوبيا وأرض الصومال لا تزال في مرحلة مذكرة التفاهم الطموحة مع تحديد عديد من التفاصيل، فإن الإطار العام سيفيد كلاهما. سوف تستأجر إثيوبيا شريطاً طوله اثني عشر ميلاً من ساحل أرض الصومال لمدة خمسين عاماً، بينما ستحصل أرض الصومال على اعتراف دبلوماسي رسمي من إثيوبيا وحصّة في الناقل الجوي الوطني لإثيوبيا.

وتمتلك أرض الصومال ميناءً حديثاً في بربرة، جرى تحديثه مؤخراً من خلال استثمار كبير قامت به شركة موانئ دبي العالمية الإماراتية، لكن موقع امتياز إثيوبيا لا يزال غير مؤكد. وبالإضافة إلى ميناء للواردات والصادرات الإثيوبية، ستقوم إثيوبيا بإنشاء قاعدة لقواتها البحرية التي لم تطف سفينة منها منذ عام 1991

وفي حين أن الاعتراف الإثيوبي بأرض الصومال مهم، فمن المرجح أيضاً أن يفتح الباب أمام دول أخرى لتحذو حذوها. نظراً لأن عديداً منهم قد ذكروا بشكل منفصل أنه على الرغم من أنهم لا يمكن أن يكونوا أول من يقدم الاعتراف، إلا أنهم يمكن أن يأتوا ثانياً.

فوائد عديدة

وإذا نُفذ المشروع، ووفق ما يرى الكاتبان، فسيكون له فوائد بعيدة المدى؛ ذلك أن عودة قوات بحرية إثيوبية محترفة إلى البحر الأحمر من شأنها أن تحسن الاستقرار في ممر مائي بالغ الأهمية ومهدد بالقرصنة وغيرها من الاضطرابات.

وحتى مصر، التي تعارض الصفقة بشدة، سوف تستفيد اقتصادياً إذا عبرت المزيد من السفن قناة السويس. وسيكون إضافة ميناء آخر وممر عبور فعال بمثابة دفعة اقتصادية كبيرة للمنطقة ويوفر طرقاً إضافية لجلب إمدادات الإغاثة إلى البلدان التي تعاني على نحو متكرر من الكوارث الإنسانية.

ويمكن أن يؤدي الاتفاق أيضاً إلى تخفيف بعض الضغوط المتزايدة في شرق إفريقيا منذ أن أعلن أبي أحمد أن الوصول إلى البحر يمثل قضية وجودية العام الماضي. ورأى كثيرون أن تصريحاته كانت مقدمة للحرب مع إريتريا، وهو سيناريو كارثي.

ونظراً لأن إثيوبيا قادرة على تأمين الوصول البحري التجاري بشكل صارم من خلال وسائل أخرى، فيبدو أن أبي يعتقد أن القاعدة البحرية أمر لا غنى عنه لتحقيق طموحه الكبير في أن يكون الزعيم الذي استعاد مكانة إثيوبيا كقوة أفريقية عظمى لا يمكن تعويضها. وإذا فشلت مذكرة التفاهم مع أرض الصومال، فمن المرجح أن يواصل أبي سعيه بطريقة أكثر زعزعة للاستقرار.

احتمالات المياه المتقطعة

وبلغت الكاتبان إلى أن هناك تعقيدات بالتأكيد. وعلى الرغم من إمكاناتها الكبيرة ونموها الاقتصادي المرتفع، تواجه إثيوبيا وضعاً مالياً صعباً، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى الحرب المدمرة الأخيرة في تيغراي واستمرار انعدام الأمن في مناطق أخرى. ويجب أن تكون أديس أبابا مبدعة في تمويل مشروع باهظ الثمن مثل بناء قاعدة بحرية.

علاوة على ذلك، قد تتوقف مقديشو عن التعاون مع إثيوبيا في مكافحة حركة الشباب رداً على ما تعتبره انتهاكات إثيوبية لسيادتها (على الرغم من سيطرة حركة الشباب لفترة طويلة على أجزاء من الصومال، والتي أظهرت النخب الحاكمة في الصومال في كثير من الأحيان افتقاراً مثيراً للاهتمام إليها).. وقد تحاول أيضاً إثارة المشاكل العشائرية في مناطق إثيوبيا التي يسكنها الصوماليون العرقيون أو محاولة تأجيج التمرد العشائري المستمر في شرق أرض الصومال.

ومع ذلك فإن إثارة المشاكل العشائرية في أماكن أخرى يهدد بتفاقم الخصومات العميقة والعنيفة في كثير من الأحيان في الصومال. ولن توافق الدول التي تقدم القدر الأعظم من التمويل للقوات المسلحة الصومالية والحكومة الصومالية أيضاً على مثل هذه الحملة. وسيكون هناك المزيد من الأدلة على أن مقديشو ليست جادة بما فيه الكفاية في محاربة حركة الشباب بحيث تستحق الدعم الدولي القوي.

وعلى نحو مماثل، لا يوجد سبب وجيه للاعتقاد بأن الاتفاق بين أرض الصومال وإثيوبيا سيعمل على تمكين حركة الشباب. وقد برزت الجماعة المسلحة على الساحة باعتبارها تمرداً مناهضاً لإثيوبيا، ولطالما دمجت المشاعر الوحودية والقومية مع السلفية المتطرفة. وتقوم بالدعاية حول الصفقة وتتعهد بمقاومة إثيوبيا. ومع ذلك، فإن الآلاف من القوات، بما في ذلك عديد من الإثيوبيين، موجودون داخل الصومال منذ أكثر من عقد من الزمان. ومن غير المرجح أن يؤدي الاتفاق إلى تعزيز تجنيد حركة الشباب أكثر من هذا الواقع.

وقد تغتتم القوى الإقليمية المعارضة لإثيوبيا، مثل مصر، وعلى نحو متزايد إريتريا، الفرصة للعمل مع الصومال لتقويض إثيوبيا. ومع ذلك، في حين أن إريتريا قد لا تتحمل قيام قوات بحرية إثيوبية في نهاية المطاف بالعمل في المنطقة، فإن صفقة الميناء من شأنها أن تحل وضع إثيوبيا كدولة غير ساحلية، وبالتالي، تزيل مصدر التوتر الدائم في العلاقة بين إثيوبيا وإريتريا. أما مصر فلديها دافع قوي لمعارضة إثيوبيا، ولكن لا يزال لديها المشكلة التي أعاقت جهودها لوقف بناء سد النيل الأزرق في إثيوبيا، وهي عدم قدرتها على فعل الكثير حيال ذلك.

وأخيراً، أثار الاتفاق الاقتصادي والعسكري الذي وُقِع مؤخراً بين الصومال وتركيا الآمال بين الأنصار الصوماليين في أن تركيا ستواجه إثيوبيا نيابة عن الصومال. ومع ذلك، ليس هناك ما يدعو للخوف من أن الاتفاق يندثر بمثل هذا التطور المزعزع للاستقرار. وبالإضافة إلى اعتراف الرئيس الصومالي بأن الصفقة لا علاقة لها بإثيوبيا، ليس لدى أنقرة أي سبب لإقحام نفسها في النزاع، لأسباب ليس أقلها علاقاتها العسكرية والاقتصادية القوية مع إثيوبيا.

لقد أصبح القرن الأفريقي منطقة ذات أهمية استراتيجية متزايدة، إلا أن قدرة الولايات المتحدة على الدفاع عن مصالحها هناك لا تزال تتضاءل. وتواجه واشنطن معوقات جزئية من خلال دمج الوهم القائل بأن أرض الصومال هي جزء من الصومال وظيفياً في سياساتها.

لقد حان الوقت لاتباع نهج أمريكي عملي يحسب مصالح الولايات المتحدة بشكل صحيح، بدءاً بالعمل على تخفيف التوترات حول صفقة الموانئ المقترحة بين إثيوبيا وأرض الصومال. وإذا سادت الحكمة، فإن الفوائد الاقتصادية والأمنية المترتبة على صفقة الميناء سوف تستحق الإشادة.